

## أبرز المرتكزات التي استندت إليها موازنة عام 2012

التزاماً من الحكومة بمواصلة نهج الإصلاح المالي والاقتصادي في المملكة وضماناً لاستعادة التوازن للمالية العامة ، الى جانب تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية والخارجية بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مقبولة تساهم في توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة ، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستوى الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وتحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يؤدي في المحصلة الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتواء المديونية الحكومية بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي المستدام .

هذا وستشكل جملة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الشاملة وتنفيذ منظومة متكاملة لاصلاح القطاع العام وتنمية المحافظات مرتكزات اساسية لتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية، وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ، الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات الاقتصادية والمالية وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس

المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

وقد استندت تقديرات موازنة عام 2012 الى جملة من المرتكزات من ابرزها ما يلي :

1- مواصلة عملية الاصلاح المالي والاقتصادي الرامية الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية. وتقتضي الأولويات الوطنية في المرحلة الحالية تبني برنامج وطني لتخفيض العجز المالي الحكومي والمديونية العامة والوصول بهما إلى مستويات آمنة وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الأسواق المالية الدولية.

2- استكمال منظومة التشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية وعلى نحو يشجع القطاع الخاص في الدخول في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية من جهة ويضمن تخفيف الابعاء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

3- المضي قدماً في إعتقاد مفاهيم الحاكمة المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لسائر محافظات المملكة.

4- تبني خطة زمنية واضحة المعالم لإعتقاد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة تتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة من الدين العام وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة طريق الإصلاح المالي وعلى نحو يخفض من كلف الإقراض المحلي والدولي للمملكة.

5- تحسين مستوى الاعتماد على الذات بحيث ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الإجمالية خلال الفترة 2012 – 2014 وبالنسبة للوحدات الحكومية اعتماد أنظمة رقابية فعالة ترفع من مستوى اعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل الاعتماد على دعم الخزينة العامة.

6- التركيز على المشاريع التنموية ذات العلاقة بتعزيز إنتاجية رأس المال البشري كقطاعات التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية كقطاعات الكهرباء والماء.

7- تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال إنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في كافة محافظات المملكة.